الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦
المعقودة يوم الاربعاء
١٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد مايكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.2 المتعلق بالبند ١٥٤ من جدول الاعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.6
2 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56183 ١٧٠٠ش(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.2 المتعلق بالبند ١٥٤ من جدول الأعمال (A/C.5/45/13)

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية قد نظرت في البيان المقدم من الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.2 المتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي (A/C.5/45/13) . ولقد ورد في الفقرة ٣ من ذلك البيان أنه في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار ، فإن الأمين العام سيقوم بإنشاء بعثة مراقبين تعرف بـ "فريق مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة الانتخابات في هايتي" ، وذلك بهدف التحقق من نزاهة تلك الانتخابات المقرر إجراؤها هناك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وسيعمل الفريق من أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ الى كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . ولقد قدر الأمين العام الاحتياجات ذات الصلة بمبلغ ٣٠٠ ٣٦٨ ٩ دولار تحت الباب ٣ ألف من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . ومن هذا المبلغ ، خُصّص مبلغ ٥٠٠ ٦٨١ ٥ دولار لتكاليف الموظفين ومبلغ ٨٠٠ ٦٨٦ ٣ لتكاليف التشغيل .

٢ - واستطرد قائلا إن موضوع البيان المعروض على اللجنة يعد فريدا من نوعه من نواح كثيرة ، كما أنه يتضمن عددا كبيرا من المتغيرات والمسائل السياسية ، والعديد من هذه المتغيرات والمسائل سوف يؤثر على طريقة تمويل الأنشطة ذات الصلة ، كما أنه سيؤثر على موقفنا مما إذا كانت هذه الأنشطة تمثل تكلفة حقيقية بالنسبة للمنظمة . واللجنة الاستشارية لديها ، علاوة على ذلك ، عدد من التساؤلات فيما يتعلق بخطة العمل المقترحة لعملية الانتخابات ، التي تلقت اللجنة معلومات عنها من الممثل الخاص للأمين العام . واللجنة لم تتخذ موقفا ما بشأن هذه المتغيرات والمسائل ، وذلك في ضوء طبيعة ولايتها وفي إطار إمكانية تناولها في محافل أخرى . وهي قد ركزت ، بدلا من ذلك ، على البيان الذي قدمه الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، دون إخلال بالقرارات السياسية التي قد تتخذ في لجان أخرى ، بما فيها اللجنة الخامسة .

(السيد مسيلي)

٣ - واسترسل قائلا إن المرفق الاول من بيان الامين العام يتضمن جدولا مقترحا من الموظفين ، يشمل ما مجموعه ١٥٠ موظفا أمنيا ، و ٥٠ موظفا من الفئة الفنية وما فوقها منهم ممثل خاص للامين العام برتبة أمين عام مساعد وكبير موظفين انتخابيين برتبة مد - ٢ ، و ٩ موظفين من فئة الخدمات العامة ، و ٢٨ من موظفي الخدمة الميدانية ، و١١٣ موظفا محليا .

٤ - ومضى قائلا إن المرفق الثاني يتضمن مزيدا من التفاصيل عن التقديرات المؤقتة . والتقدير البالغ ٦٠٠ ٤٨٣ ١ دولار والمتعلق ب ١٥٠ موظفا أمنيا يستند الى الافتراض بأن ٨٥ من الخبراء الامنيين سيكونون في منطقة البعثة لمدة ٤٥ يوما فقط . ولقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن فترة الـ ٤٥ يوما هذه تعد فترة متوسطة ، وأن هؤلاء الخبراء البالغ عددهم ٨٥ خبيرا سوف يستدعون حسب الحاجة . والمرفق الثاني يشير أيضا الى أن المرتبات والتكاليف العامة للموظفين ، فيما يتعلق بموظفي الامم المتحدة ، تقدر بمبلغ ٣٠٠ ٦٣٨ ١ دولار . وقد لاحظت اللجنة الاستشارية أن تكاليف المرتبات لوظائف الفئة الفنية وما فوقها ، بخلاف وظيفتي الامين العام المساعد والرتبة مد - ٢ ، قد تم تقديرها على أساس وسطي بالرتبة ف - ٤ ، نظرا لانه ليس من الممكن في المرحلة الحالية تحديد رتب الموظفين الذين سيندبون الى البعثة من مختلف مراكز العمل . وأشارت اللجنة الاستشارية الى أن معظم الموظفين ، إن لم يكن كلهم ، سيتم توفيرهم من خلال إعادة التوزيع ، ومن ثم ، فإن مدى الحاجة الى إجمالي التقدير البالغ ١,٦ مليون دولار سيتوقف على مدى تمكن المكاتب ومراكز العمل ، التي ستقدم هؤلاء الموظفين ، من الحصول على موظفين بديلين أثناء الفترة المعنية . وثمة وفورات كبيرة بالتالي سوف تتحقق في إطار الباب ٢ ألف أو الابواب الاخرى فيما يتصل بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين . ومن الممكن أن تتحقق وفورات أيضا فيما يتعلق بالتقدير البالغ ٥٠٠ ٧١٨ دولار والخاص ببدل الإقامة .

٥ - وأردف قائلا إنه قد أدرج مبلغ ٣٠٠ ١٢٨ دولار من أجل الخبراء الاستشاريين الدوليين والمحليين ذوي الخبرة في مجال الإجراءات الانتخابية . واللجنة ترى ، في ضوء تجربة الامم المتحدة في نيكاراغوا وناميبيا ، أن الامين العام ينبغي له أن يسعى الى تحقيق بعض الوفورات عن طريق استخدام موظفي الامم المتحدة الحاليين . ولقد قدرت الخدمات واللوازم المتنوعة بمبلغ ٥٠٠ ١٢٦ دولار ، أما تكاليف الشحن والنقل فقد قدرت بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٥ دولار . ومن رأي اللجنة الاستشارية أن فعالية الإدارة يمكن لها أن تحقق وفورات ما في هذين المجالين . وقد قدر مبلغ ١٠٠ ٦٧ دولار من أجل إيجار المباني وصيانتها . واللجنة الاستشارية ترى أنه يجب مطالبة الحكومة المضيفة بأن

(السيد مسيلي)

تتحمل ، كليا أو جزئيا ، نفقات هذا البند من خلال توفير الاماكن المناسبة ، كلما كان ذلك ممكنا .

٦ - وواصل كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية قد لاحظت ، فيما يتصل بالمعدات ، أن الفقرة ٥ تقول بأن غالبية معدات الاتصال سوف تستعار من رصيد المعدات الزائدة التي لدى فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، والمخزون حاليا في بيزا . أما المعدات الاخرى الوارة في تقديرات الميزانية ، والمتمثلة أساسا في ٥٠ مركبة ومعدات للتجهيز الالكتروني للبيانات ، فسوف تشحن الى بعثات أخرى عند انتهاء العملية وتقيد قيمتها المتبقية لحساب الميزانية العادية . وبالتالي ، فإن ثمة جزءا كبيرا من مبلغ الـ ٠٠٠ ٩٦٠ دولار المخصص لشراء المركبات ومبلغ الـ ٨٠٠ ١٢٦ دولار المخصص لشراء معدات التجهيز الاليكتروني للبيانات سوف يعاد قيده في النهاية لحساب الميزانية العادية . واللجنة الاستشارية على ثقة من أن شراء المركبات والمعدات سوف يتم في ظل المراعاة الواجبة لمبدأي الكفاءة والتوفير .

٧ - وتابع كلامه قائلا إن ثمة تعويض إضافي عن تكاليف هذه العملية سوف يتحقق عند ورود المساهمات الطوعية الى فريق مراقبي الامم المتحدة للتحقق من نزاهة الانتخابات في هايتي . ولقد شجعت اللجنة الاستشارية الامين العام على السعي الحثيث للحصول على هذه المساهمات .

٨ - وأعقب ذلك بقوله أن اللجنة الاستشارية تعتقد ، استنادا الى ملاحظاتها وتوصياتها ، أنه ، في حالة قيام الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/45/L.2 وبالموافقة كذلك على أن تتحمل الميزانية العادية النفقات ذات الصلة ، فإن صافي المبلغ الإضافي اللازم في إطار الميزانية البرنامجية لن يتجاوز في مجموعه ٦,٥ مليون دولار .

٩ - وتطرق الى القول بانه يتعذر في الوقت الراهن الاضطلاع بتحديد دقيق للابواب التي ستضم مختلف الاحتياجات الإضافية والوفورات المقابلة ، أو لقيمة هذه الاحتياجات والوفورات . والمبالغ الفعلية ، التي يصل حدها الاقصى الى ٦,٥ مليون دولار ، والتي ستدرج في النهاية في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ينبغي أن ترد في تقرير أداء خاص يجري تقديمه الى الجمعية العامة قبيل انتهاء الدورة الحالية ، على أن يراعى ، من بين جملة أمور ، ما قد يتحقق من وفورات مقابلة تتعلق بالموظفين في إطار الباب ٣ ألف و/أو الابواب الاخرى ، والقيمة التقديرية الفعلية

(السيد مسيلي)

للمركبات والمعدات التي ستقيد لحساب الميزانية ، وحجم مساهمة الحكومة المضيفة ، وأثر ما قد يرد من مساهمات طوعية . والى حين تقديم هذا التقرير ، ينبغي السماح للامين العام بأن يدخل في التزامات لا تتجاوز ٥ مليون دولار .

١٠ - واختتم كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي ، فيما يتعلق بالفقرة ١٢ من بيان الامين العام ، بأن يتم البت في مسألة الرجوع الى صندوق الطوارئ عند القيام بالموافقة على الاعتمادات الفعلية لهذه العملية .

١١ - السيد دوهالت (المكسيك) : قال إن وفده مقتنع بأن هناك حاجة الى بذل جهد دولي في هايتي ، حيث أن المجتمع الدولي لم يساعد هذا البلد في التغلب على مشاكله الكثيرة إلا بمقدار ضئيل . ومن المهم بالتالي أن تقدم اللجنة التمويل اللازم للمساعدة التقنية في العملية الانتخابية ، وفقا للطلب المقدم من حكومة هايتي . وبين أن وفده بوسعه أن يوافق على المبلغ الذي قدرته اللجنة الاستشارية للوفاء باحتياجات بعثة المراقبة .

١٢ - وانتقل الى القول بأن وفده لديه ، مع هذا ، تحفظات كبيرة بشأن مضمون بيان الامين العام ، وأنه يجد صعوبة ما في النظر في الآثار المالية لمشروع القرار استنادا الى الاسس الواردة في هذا البيان . فالممثلة الدائمة لبوليفيا قد بينت مرارا ، في اليوم السابق ، عند عرضها لمشروع القرار على الجمعية العامة ، أن هذا المشروع يتصل بنشاط المساعدة التقنية ، وأنه لا علاقة له بالسلم والامن الدوليين . ومن المدهش ، بالتالي ، أن يتم تمويل مثل هذا النشاط في إطار الباب ٣ ألف من الميزانية البرنامجية ، بدلا من الباب ٢٤ . ومن الغريب كذلك أن الفقرة ١٢ من البيان تُضفي بعدا دوليا على العملية الانتخابية في هايتي ، وتقول بأن التواجد الدولي يمكن أن يساعد في وقف الهجرة الجماعية لرعايا هذا البلد . وأعلن أن وفده يرفض هذه الآراء ، فهو يعتقد أن العملية الانتخابية من الامور الداخلية التي تخضع لما يتمتع به شعب هايتي من حق مطلق في الاختيار وفي المشاركة الحرة في تقرير مصيره . وهو يعتبر أن أي إجراء من قبل الامم المتحدة يمثل استجابة من جانب المجتمع الدولي لطلب بالمساعدة التقنية مقدم من إحدى الدول الاعضاء . وهو يرى أيضا أن سبب الهجرة الجماعية يكمن في الفقر المدقع الذي يعاني منه شعب هايتي ، وأن حل هذه المشكلة يتوقف على الاضطلاع بتعاون اقتصادي دولي حاسم .

(السيد دوهالت ، المكسيك)

١٣ - وزاد عن ذلك أن قال إن تمويل المساعدة الانتخابية المقدمة الى هايتي يخضع لاحكام الفقرتين ٨ و ٩ من المرفق الاول لقرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ الذي يتعلق بالنفقات الإضافية غير الواردة في الميزانية العادية . ولا شك أن النفقات الإضافية المتصلة بالمساعدة الانتخابية لا تندرج تحت الاحكام المتعلقة بالمصروفات الاستثنائية الخاصة بصون السلم والامن ، كما يقول الامين العام .

١٤ - واختتم كلامه قائلا إنه يصعب على اللجنة أن تبت في الآثار المالية للمساعدة التقنية المتصلة بعملية الانتخابات في هايتي دون إلمام منها بخطة العمل التي سيضطلع بها المراقبون والمستشارون ، وهي خطة ينبغي لها أن تتضمن أيضا معلومات بشأن الاهداف والمهام وكذلك بشأن الانشطة المحددة .

١٥ - السيد فونتين اورتيز (كوبا) : أشار الى أن الرأي الجماعي لمجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتمثل في أن المسألة المعروضة الآن على اللجنة الخامسة لا تمت بصلة لموضوع السلم والامن الدوليين . وهذا الرأي قد لقي المساندة أيضا من قبل مجموعة بلدان عدم الانحياز في مجلس الامن ، وكذلك من قبل وفود اخرى كثيرة . ومشروع القرار نفسه قد أكد من جديد أن المساعدة الانتخابية المقترح تقديمها الى هايتي تدخل في نطاق المساعدة التقنية . ورئيسة الحكومة المؤقتة بهايتي قد ذكرت ، في خطاباتها الثلاثة الموجهة الى الامين العام (A/44/965 و A/44/973 و A/44/979) ، أن المجلس الانتخابي المؤقت يتلقى بالفعل مساعدة تقنية بتمويل من برنامج الامم المتحدة الإنمائي . ومن الممكن أن يُفهم من هذا بالتالي أن المساعدة المطلوبة حاليا تتسم بطابع تقني وتخضع لاحكام الفقرة ٣٤ - ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٩١ والمتعلقة بالمساعدة التقنية المقدمة في صورة خدمات استشارية قصيرة الأجل .

١٦ - واستطرد قائلا إنه قد كان من المعتاد ، فيما يتصل بمثل هذه المقترحات المعروضة حاليا على اللجنة ، أن تقدم معها خطة عمل تفصيلية ، وذلك لتزويد الدول الاعضاء بفكرة ما عن احتمالات نجاح هذه العملية وعن مخاطرها . وعدم وجود مثل هذه الخطة ، في هذه الظروف ، يشكل عقبة تحول دون النظر في هذا الاقتراح . كما أن بيان الامين العام غير كامل وغير واضح ، وهو لا يتصل بمضمون مشروع القرار .

(السيد فونتين اورتيز ، كوبا)

١٧ - واسترسل قائلا إنه ، فيما يتعلق بمصدر التمويل ، يُلاحظ أن الامين العام قد اقترح على نحو غير مباشر في الجملة الاخيرة من الفقرة ١٢ من بيانه بأن تعتبر تكاليف العملية المقترحة بمثابة مصروفات استثنائية وغير متوقعة . بيد أن قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٠٣ ، الذي يتناول المصروفات الاستثنائية وغير المتوقعة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، يذكر صراحة أن هذه المصروفات لا يمكن لها أن تتعلق إلا بصون السلم والامن الدوليين وكذلك ببعض أنشطة محكمة العدل الدولية . ومن ثم ، فإن اقتراح الامين العام سوف يتعارض ، في حالة اعتماده ، مع أحكام القرار ٤٤/٢٠٣ . والعملية المقترحة تشكل في الواقع نشاطا اضافيا ، وينبغي بالتالي أن يخضع تمويلها لإجراءات صندوق الطوارئ . وعلى نحو بديل ، يمكن تمويل هذه العملية من خلال إعادة توزيع الموارد أو تعديل الانشطة الحالية ، وذلك في إطار أحكام الفقرة ٩ من المرفق الاول من قرار الجمعية العامة ٤١/٣١٣ . وثمة خطأ فيما قاله الامين العام من أنه ينبغي تمويل هذه العملية في نطاق الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية ، فالمساعدة الانتخابية المقترحة لا علاقة لها بعمليات صيانة السلم .

١٨ - واختتم كلامه قائلا إن وفده يقترح ، بالتالي ، أن توافق اللجنة على توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد مقداره ٦,٥ مليون دولار بدلا من المبلغ الذي طلبه الامين العام ؛ وأن تدرج النفقات الاضافية غير المتكررة تحت الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية ؛ وأن يُنظر في الانشطة الوارد وصفها في الفرع باء من بيان الامين العام في إطار الفقرة ٩ من المرفق الاول للقرار ٤١/٣١٣ .

١٩ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن اليابان تؤيد تماما مشروع القرار A/45/L.2 المتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي ، كما أنها توافق على توصية اللجنة الاستشارية التي تطالب بالإذن للامين العام بالدخول في التزام من أجل الوفاء بالمصروفات الاستثنائية التي يتطلبها مشروع القرار هذا . بيد أنها ترغب في أن تشدد على أن هذه المساعدة مقدمة الى هايتي على أساس استثنائي ، وأنه لا يجوز النظر اليها على الإطلاق باعتبارها سابقة لتحديد طرائق تزويد الدول الاعضاء بالمساعدة في المستقبل ، بما في ذلك طريقة التمويل . والمساعدة المقترحة في هذا الصدد ينبغي أن تُموَّل ، علاوة على ذلك ، من خارج الميزانية البرنامجية ، وقد يكون ذلك من خلال حساب خاص يتم فتحه لهذا الغرض وتودع به الانصبة المقررة على الدول الاعضاء والمساهمات الطوعية .

(السيد اينوماتا ، اليابان)

٢٠ - ومضى قائلا إن مشروع القرار وبيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية مختلفان ، فيما يبدو ، في وصف هدف وولاية ونطاق البعثة المقترحة ، فالبيان يتضمن تلك المعلومات التي تتسم بالمزيد من الموضوعية . ومن جراء ذلك ، فإن القضايا السياسية ، التي يحسن مناقشتها في محافل أخرى ، يمكن أن يتم التداول بشأنها في اللجنة الخامسة . ومن المأمول فيه أن تجيء بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ، التي ستصدرها الأمانة العامة في المستقبل ، متضمنة لمحتوى مشاريع القرارات ، بشكل دقيق ، كيما تتمكن اللجنة من التركيز على القرار من حيث الجانب الاداري وجانب الميزانية .

٢١ - السيدة اشتون (بوليفيا) : قالت إن وفدها يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية بشأن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (A/C.5/45/13) . وهو يؤيد تماما ما طلبته الحكومة المؤقتة لهايتي من تقديم مساعدة ادارية وتقنية واسعة النطاق ، لا في العملية الانتخابية المقبلة وحدها ، بل أيضا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهايتي . كما أنه قد قام ، عند تقديم مشروع القرار A/45/L.2 الى الجمعية العامة بالنيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بالتشديد من جديد على الحق المطلق لشعب هايتي في تقرير مصيره دون تدخل خارجي . ولقد كرر ، في نفس الوقت ، رأي كل من مقدمي مشروع القرار ومجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بكاملها ، الذي يقول بأن المساعدة التقنية المقدمة لدعم عملية داخلية بناء على طلب إحدى الدول الاعضاء لا صلة لها على الاطلاق بالسلم والامن الدوليين . وهو على ثقة من أن اللجنة ستولي أولوية قصوى لهذه المساعدة الانتخابية المقدمة الى هايتي ، وأنها ستتخذ إجراءات سريعة وفعالة في هذا الشأن .

٢٢ - السيد ناصر (مصر) : قال إن الدول الاعضاء تؤيد عموما مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي ، وذلك على أمل أن تسهم هذه المساعدة في توفير الاستقرار بهذا البلد وتنميته اقتصاديا . وذكر أن وفده يعلق أهمية كبيرة على التعاون مع المنظمات الاقليمية والدول الاعضاء ، مما ورد في الفقرة ١ من مشروع القرار A/45/L.2 .

٢٣ - وأردف قائلا إن ثمة تغييرات قد حدثت فيما يتصل بالنهج المتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي منذ مناقشة ذلك خلال الدورة السابقة للجمعية العامة ، ومع هذا ، فمازال هناك عدد من الاسئلة لا يجد جوابا شافيا . فعند تقديم

(السيد ناصر ، مصر)

مشروع القرار في الجمعية العامة ، أوضحت ممثلة بوليفيا أن المساعدة المقدمة الى هايتي لا تتصل على الإطلاق بصون السلم والامن الدوليين . ومن دواعي الدهشة ، بالتالي ، أن يصر الامين العام ، في الوثيقة A/C.5/45/13 ، على الاشارة الى الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وثمة غموض ، أيضا ، بشأن سبب عدم قيام الامين العام بتوفير معلومات محددة فيما يتصل بمصدر الموظفين والخبراء ، وذلك بالرغم من بلوغ هذه العملية مرحلة بالغة التقدم واتسامها بصغر الحجم الى حد ما . وتساءل ، في النهاية ، عن سبب وجود اختلاف كبير بين تقديرات الامين العام وتقديرات اللجنة الاستشارية .

٣٤ - وواصل كلامه قائلا إن وفده متفق مع ممثل المكسيك في أنه ينبغي تمويل هذه البعثة في إطار الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية ، وفي أن تقديرات اللجنة الاستشارية للتكاليف تعد تقديرات مقبولة ؛ وعلى الرغم من عدم تفهمه لإشارة ممثل كوبا لقرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ ، فإنه يوافق بالفعل على اقتراحه . وهو يتقبل أيضا ماارتآه الامين العام من أن تكاليف هذه العملية لا يمكن تغطيتها من صندوق الطوارئ . وبيَّن أن اقتراح ممثل اليابان يتسم بأهمية كبيرة ، وأنه قد يشكل أساسا للاضطلاع بمشاورات في المستقبل ، وذلك بمجرد توضيح بعض التفاصيل .

٣٥ - السيد اتوكيت (اوغندا) : قال إن من الواضح أن تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي يمثل قضية سياسية تتطلب حلا سياسيا . ومن ثم ، فإن هذا الموضوع خارج عن نطاق اللجنة الخامسة . وصرح بأن وفده يأمل في أن تتناول الجمعية العامة هذا الامر ، في جلسة عامة ، في مرحلة مناسبة .

٣٦ - وانتقل الى الحديث عن الآثار المالية لمشروع القرار A/45/L.2 فقال إنه يؤيد ما اقترحته اللجنة الاستشارية من أن يؤذن للامين العام بتخصيص مبلغ يصل الى ٦,٥ مليون دولار من أجل تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي ، وأنه يؤيد ماارتآه ممثل المكسيك من أن الطلب قيد النظر يتسم بطبيعة تقنية بحتة . واضاف أنه يجد بالتالي بعض الصعوبة في تقبل التوصية الواردة في الفقرة ٩ من بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (A/C.5/45/13) والقائلة بأن هذه العملية ينبغي تمويلها تحت الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية ، وذلك بدلا من الباب ٢٤ (البرنامج العادي للتعاون التقني) . والتمويل تحت الباب ٢٤ لا يجوز السماح له ، مع هذا ، بأن يؤثر بشكل سلبي على سائر الانشطة الممولة في إطار هذا الباب . وأعلن أن وفده يؤيد بالتالي تأييدا تاما تلك التوصية المقدمة من اللجنة الاستشارية وممثل اليابان ،

(السيد اتوكيت ، اوغندا)

والتي تقول بأن الأمين العام يجب عليه أن يضطلع بكافة الجهود الممكنة لمقابلة تكاليف هذه العملية من المساهمات الطوعية . وبيّن أن ثمة صعوبة ما في تقبل المقترحات الأصلية للأمين العام ، بصيغتها الواردة في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ، وذلك في ظل الخلاف القائم بشأن أنواع الأنشطة التي ينبغي تمويلها من صندوق الطوارئ وفي إطار عدم وضوح ما يجب انجازه من مهام من حيث النطاق والطبيعة .

٢٧ - وتابع كلامه قائلا إن ثمة أهمية لقيام الأمين العام باستعراض طريقة عرض بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . واللجنة ستظل مضطرة الى البت في قضايا لم تتعرض لبحث دقيق ، ما لم يتخذ ما يلزم من تغييرات .

٢٨ - السيد كلافيجو (كولومبيا) : قال إن وفده يؤيد مشروع القرار A/45/L.2 ، كما سبق له أن أيد مشاريع القرارات السابقة المتصلة بتقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي . وذكر أن اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المضمار قد تأجل لأسباب خارجة عن نطاق سيطرة اللجنة الخامسة ، وأن وفده يشعر بالاغتباط إزاء دنو موعد البت في هذا الأمر . وهو يؤيد تماما ماارتآه ممثلو المكسيك وكوبا وبوليفيا من أن الطلب قيد النظر يتسم بطبيعة تقنية وداخلية ، وأنه لا يتصل اطلاقا بموضوع صون السلم والأمن الدوليين . وهو يؤيد أيضا آراء هؤلاء الممثلين بشأن مبلغ ومصدر التمويل وكذلك بشأن باب الميزانية البرنامجية التي ينبغي تمويل هذه العملية في إطاره .

٢٩ - السيد غاريدو (الفلبين) : قال إن وفده ليس لديه اعتراض على توصيات اللجنة الاستشارية ، ولكنه يفترض أن هذه العملية ستعد عملية استثنائية ، وأنها لن تشكل سابقة ما . وهو يشعر بالقلق بشأن كيفية شروع الجمعية العامة في الموافقة على المخصصات اللازمة لو أن التقدير المالي للجنة الاستشارية قد تم تجاوزه عقب ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وهو لا يعلق قدرا كبيرا من الاهمية فيما يتصل بباب الميزانية البرنامجية الذي ستُموَّل هذه العملية في إطاره ، وذلك رغم يقينه من أنه يستحسن تمويلها من المساهمات الطوعية .

٣٠ - السيد فوكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن تقرير اللجنة الاستشارية يعكس بأمانة ما تتسم به هذه القضية من طبيعة حساسة ، كما أنه تقرير بالغ النفع . ومسألة تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي تعد مسألة عاجلة ، فتسجيل أسماء الناخبين قد بدأ بالفعل في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ، وهناك حاجة الى تواجد الأمم

(السيد فوكي ، الولايات المتحدة الامريكية)

المتحدة من أجل كفالة استقرار الاحوال . والجمعية العامة قد قدمت في اليوم السابق تفويضا بالغ الوضوح للاضطلاع بهذه العملية ، وهي تأمل في اتخاذ قرار سريع من قِبَل اللجنة الخامسة .

٣١ - وأعقب ذلك بقوله إن وفده قد أحاط علما بما أكدته ممثلة بوليفيا في الجلسة العامة للجمعية العامة من أن تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي لا صلة له بموضوع السلم والامن الدوليين . بيد أن الامين العام قد وجد نفسه مضطرا الى عرض هذا الامر على مجلس الامن ، الذي قرر بتوافق الآراء أن يوجه رسالة يطالب فيها باتخاذ إجراء سريع ايجابي بشأن ما طلبته الحكومة المؤقتة بهايتي .

٣٢ - وتطرق الى الحديث عن التمويل فقال إن اقتراح اللجنة الاستشارية هو أنسب طريق جدير بالاتباع ، فيما يبدو . وذكر أن وفده يستحسن تقديم مزيد من الايضاحات من قِبَل الامين العام ، وربما من قِبَل اللجنة الاستشارية ، بشأن كيفية واسباب إدخال الباب ٢ ألف والاحكام الاستثنائية في هذا الموضوع .

٣٣ - السيد فيسليخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن وفده يؤيد تماما فكرة تقديم مساعدة بنّاءة من قبل الامم المتحدة الى حكومة هايتي في مجال اجراء انتخابات حرة ديمقراطية ، ولاحظ أن الامين العام يوافق أيضا على هذه الفكرة . وهو يشارك المتحدثين السابقين فيما أعربوا عنه من مشاعر قلق كثيرة ، مع هذا ، لا سيما وأن الوثيقة A/C.5/45/13 لا تتضمن أي خطة تفصيلية للعمليات . والتقييم المتزن للاحتياجات الحقيقية اللازمة للاضطلاع بعملية الانتخابات القادمة ، على نحو سلمي وفعال ، يشير الى وجود خطة بالغة التواضع وما يقابلها من تخفيض كبير في النفقات ذات الصلة . ومن الغريب كذلك أن الوثيقة لم تتضمن أي اشارة عن الاتجاه الى تعويض بعض النفقات على الاقل من خلال جمع مساهمات طوعية . وأوضح أن وفده غير مقتنع تماما بأن النفقات المتعلقة بالبعثة الموفدة الى هايتي تدخل في نطاق النفقات الاستثنائية وغير المتوقعة ، مما يعني أنها خارجة عن محيط الاجراءات المتصلة بصندوق الطوارئ ، وربما يكون قد حان الوقت ، في الواقع ، لقيام اللجنة الاستشارية بوضع تعريف دقيق لما قد يشكل مصروفات استثنائية غير متوقعة ، وذلك للحيلولة دون اساءة استخدام عملية الميزانية الحالية .

٣٤ - السيد شابالا (زامبيا) : قال إنه ، شأنه شأن الآخرين ، يرحب بالاقتراح المتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي ، ومع هذا فهو يشعر بالقلق ازاء مدى

(السيد شابالا ، زامبيا)

انعكاس أهداف مشروع القرار على نحو حقيقي في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . وممثلا المكسيك وكوبا لم يبديا أي تشكك في هذه الأهداف ، ولكنهما قد أعربا عما يشعران به من قلق مشروع إزاء ما إذا كانت هذه البعثة ستموّل في إطار الباب ٢ ألف أو الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية . وآثار هذا القرار لها أهميتها ، كما أن ثمة أهمية كذلك لمسألة استخدام المساهمات الطوعية . ثم أظهر رغبته في التشديد على الناحية المسألة ، وأعلن تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية المتصلة بمستوى الموارد التي سيجري تخصيصها ، وذلك في نفس الوقت الذي يوافق فيه على الآراء التي ذكرتها وفود كثيرة ، بما فيها وفدي الاتحاد السوفياتي واليابان .

٣٥ - السيد غوبتا (الهند) : رحّب بما اقترحه الأمين العام من تقديم المساعدة الى حكومة هايتي ، وقال إنه يؤيد بشكل عام توصيات اللجنة الاستشارية ، بما فيها التوصية بضرورة بذل كافة الجهود الممكنة من أجل الحصول على مساهمات طوعية وتحقيق أقصى حد من الوفورات . وأوضح أنه يأمل ، في حالة تمويل البعثة من الميزانية العادية ، في ألاّ يُطالب بتسديد المساهمات المقررة على الدول الأعضاء إلاّ في نهاية السنة الحالية على الأقل . أما الطبيعة المحددة للمصروفات الاستثنائية وغير المتوقعة فهي تشكل ، في نفس الوقت ، نقطة غامضة قد تحتاج لمزيد من الدراسة ، وذلك من قبل اللجنة الاستشارية في البداية .

٣٦ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : أشار الى أنه ما فتئ هناك حديث كثير عن الناحية . ثم قال إن المسؤولية عن أي تأخير ينبغي عزوها ، لا الى مقدمي مشروع القرار ، بل الى أولئك الراغبين في احالة المناقشة الى محفل غير مناسب ، أي الى مجلس الأمن . وقد يهم اللجنة أن تعلم أن المجلس لا يعتبر نفسه قد اضطلع على الموضوع ، كما هو ظاهر بوضوح في إحدى الجمل الواردة في الرسالة الموجهة من رئيس المجلس ، والتي جرى ذكرها ، وإن لم تُدرج بكاملها ، في الوثيقة A/C.5/45/13 .

٣٧ - السيد أوغست (هايتي) : قال إنه يتفهم تماما ما لدى الوفود من اهتمامات بشأن تحقيق وفورات ما وتحديد مصادر الأموال . ومع هذا ، فمن الواضح أن الجميع متفقون على قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة حتى ينتقل هذا البلد الى مرحلة الديمقراطية . ومن الجلي أن هناك ثمنا ما لا بد وأن يُسدد من أجل هذه العملية . وإن كانت الفترة المتاحة قصيرة جدا ، في نفس الوقت . ولاحظ أن ثمة تدابير يجري اتخاذها من أجل الاضطلاع بخدمات خبراء الأمن ، ولكن حكومته مصممة على الاحتفاظ بسيادتها وعلى كفالة ضمان قواتها المسلحة لتهيئة السلم ، وحث الوفود الأخرى على

(السيد أوغست ، هايتي)

بذل الجهد اللازم لتوفير حلول لما لديها من شواغل ، وعدم الاضطلاع بهذا قد يعني حدوث عواقب وخيمة .

٣٨ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : قال إن بوسعه أن يتفهم تماما ما أبداه ممثل هايتي من تضجر ازاء انشغال اللجنة بقضايا لا تتصل على الاطلاق برغبة المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الى بلده . وعند النظر في أي عملية تتسم بطابع جديد أو غير عادي ، قد تحدث مداولات مطولة بشأن مسألة الحاق هذه العملية بباب معين من أبواب الميزانية : وقد يكون هناك تبرير ، في الواقع ، لتمويل ما يسمى "تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي" في اطار الباب ٢٣ ، أو حتى الباب ٣ ، من الميزانية البرنامجية . وأشار الى أن وفده سوف يشعر بالأسف ، مع هذا ، اذا ثبت أن اللجنة عاجزة عن البت خلال هذه الجلسة استنادا الى اقتراح الأمين العام ، بصيغته المعدلة من قبل الجمعية العامة ، ولا سيما في ضوء ما هو ملموس من الحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل في هذا الشأن والعقبات التي ذكرها رئيس اللجنة الاستشارية بحاجة ماسة الى التوضيح أثناء الدورة ، ولا سيما تعريف "المصروفات الاستثنائية وغير المتوقعة" في سياق اجراء الميزانية الجديد .

٣٩ - السيد بودوت (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن مشروع القرار A/45/L.2 يتضمن عملية جديدة لم تكن متوقعة في الميزانية البرنامجية التي اعتمدتها الجمعية العامة . وفي نطاق اسلوب الميزنة الجديد ، يمكن للأمين العام أن يقرر توفير الموارد الضرورية من صندوق الطوارئ أو معاملة هذه العملية باعتبارها بندا " استثنائيا" يتطلب الموافقة على نفقات اضافية . ولقد قرر الأمين العام تناول هذه البعثة باعتبارها بندا من بنود النفقات الاستثنائية ، التي لا تخضع للاجراءات المتصلة بصندوق الطوارئ ، وذلك استنادا الى تصوره ، والى ما هو مفهوم لديه حتى الآن من تصور الجمعية العامة ، بأن المصروفات المعنية ليست من نوع المصروفات التي أنشئ الصندوق من أجلها . وفي اطار الفقرة ٩ من المرفق الاول من قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، كان اتخاذ قرار بتمويل البعثة من صندوق الطوارئ ، حيث لا يوجد حاليا سوى ٣ مليون دولار فقط متاحة للأمانة العامة ، سيتضمن تقديم مقترحات بنقل الموارد من مجالات أخرى . ومن رأي الأمين العام أنه ينبغي تغطية النشاط المقترح بأحكام الفقرة ١١ من المرفق السابق الذكر لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . واذا شاءت الجمعية العامة في يوم ما أن تقرر أن مفهوم المصروفات الاستثنائية أو الترتيبات المتعلقة بصندوق الطوارئ يتطلب تفسيرا آخر غير التفسير الذي طبقه الأمين العام ، فهذا حق مطلق من حقوقها .

(السيد بودوت)

٤٠ - وزاد عن ذلك أن قال إن ممثل هايتي قد أشار على نحو صحيح الى الحكم المتعلق بالخبراء الامنيين . والامين العام قد عمد منذ البداية الى استبعاد احتمال اعتبار هذه الخدمات بمثابة مساعدة تقنية ، ومن الجدير بالذكر أن القضايا المتصلة بالامن لم يسبق تحويلها اطلاقا تحت الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية .

٤١ - واختتم كلامه قائلا إنه يلاحظ أن عملية التسجيل الانتخابي في هايتي قد بدأت بالفعل ، وأشار الى أن أي تأخيرات جديدة في اعتماد اقتراح الامين العام قد تؤدي الى إعادة النظر في موقفه .

٤٢ - السيد سادري (مدير شعبة العمليات الميدانية) : قال إن خطة عمل شعبة العمليات الميدانية تستند الى الطلب المقدم من الحكومة المؤقتة في هايتي ، على النحو الوارد في مشروع القرار A/45/L.2 ، وأن هذه الخطة موضوعة وفق الخطة المنفذة في نيكاراغوا ، لا وفق الترتيبات التي أعدت من أجل ناميبيا . ولقد قُسّمت هايتي الى تسع مناطق فيما يتعلق بأغراض الانتخابات . ومراقبو الانتخابات وخبراء الامن سوف ينتدبون للعمل في هذه المناطق وكذلك في المراكز السكانية الرئيسية . وثمة اتجاه أيضا لجعل الموظفين في هايتي قادرين على التحرك ، الى أقصى حد ممكن ، مما يتيح بالتالي تغطية المكاتب الاقليمية الى جانب مراكز الادلاء بالاصوات . وهذه الخطة كانت قد أعدت في وقت كان يُؤمّل فيه أن توفد البعثة قبل بدء عملية تسجيل الناخبين . بيد أن عملية التسجيل قد بدأت في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، كما ذكر ممثل الولايات المتحدة ، وكان من الضروري أن يُعجّل بإرسال دفعة أولى من الموظفين .

٤٣ - واستطرد قائلا إن المستشارين الامنيين ، الذين يبلغ عددهم اثنين أو ثلاثة ، والمشار اليهم في مشروع القرار ، سوف يساعدون في تخطيط تدابير الامن المتعلقة بعملية الانتخابات . وثمة خبراء أمنيون ومراقبون آخرون سوف يجري توزيعهم من أجل مراقبة تنفيذ خطة الامن ، التي يعد التنفيذ الفعلي لها ، كما قال ممثل هايتي ، بمثابة مسؤولية مناطة بالدوائر العسكرية الهايتية وحدها . أما موظفو الامم المتحدة فسوف يتواجدون هناك من أجل القيام فقط بالمراقبة والمساعدة وكذلك بالإبلاغ عن أي انتهاكات صارخة لخطة الامن الموضوعة .

٤٤ - واسترسل قائلا إن توخي مزيد من التحديد يعتبر أمرا متعذرا ، وذلك الى حين وصول البعثة الى هايتي بالفعل وتمكنها من التنسيق مع السلطات هناك بشأن مواقع موظفي البعثة وطرق ووسائل عملهم . والتقديرات المعروضة على اللجنة ، والواردة في

(السيد سادري)

بيان الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ، تعد بالتالي افضل ما يمكن تقديمه قبل البداية الفعلية لتنفيذ المشروع .

٤٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية قد طُلب اليها أن تنظر مرة أخرى في مسألة نطاق القرار المتعلق بالنفقات الاستثنائية وغير المتوقعة وتنفيذه ، ولا سيما استخدام مصطلح "استثنائية" . واذا كانت هذه هي رغبة اللجنة ، فإن اللجنة الاستشارية ستعمل على الامتثال لذلك . واشار ، في هذا الصدد ، الى أن اللجنة الاستشارية قد قدمت منذ أكثر من ٢٠ عاما تقريرا عن هذا الموضوع ، حيث قامت اللجنة الخامسة برفضه .

٤٦ - ومضى قائلا إن كل جانب تقريبا من جوانب الاسئلة التي أثيرت في اللجنة الخامسة بشأن بيان الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.2 قد تناولته اللجنة الاستشارية أثناء مناقشاتها المستفيضة . وثمة نقاط رئيسية ثلاث ينبغي النظر فيها في وقتنا هذا . وأولاها ، ما اذا كانت الانشطة المتصلة بهذا القرار ينبغي تغطيتها من خلال الميزانية العادية ، ولقد بدا من المناقشة الراهنة أنه ليس هناك اعتراض على ادخال هذه الانشطة في نطاق الميزانية العادية ، على أن يكون ذلك مرتهنا بسعي الامين العام على نحو حثيث للحصول على مساهمات طوعية . وثانيها ، أن اللجنة الاستشارية قد وافقت ، في حالة تغطية هذه الانشطة من قبل الميزانية العادية ، على أن تقوم اللجنة الخامسة بالتوصية بألّا يتجاوز صافي المبلغ الذي سيضاف الى الميزانية ، بكامله ، ٦,٥ مليون دولار . وهذه التوصية ليس من شأنها أن تحدد ذلك الباب من أبواب الميزانية الذي سيدرج هذا المبلغ في اطاره ، كما أن الامين العام سيُسمح له في المرحلة الراهنة بالالتزام بمبلغ ٥ مليون دولار فقط . وثالثها ، أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بمطالبة الامين العام بأن يقدم تقريرا عن الاداء قبل نهاية هذا العام . وسوف يُحدّد في ذلك الوقت باب الميزانية المعني ، وكذلك ما اذا كانت هذه النفقات يمكن ، أو لا يمكن ، تقييدها بشكل سليم على حساب صندوق الطوارئ .

٤٧ - وأردف قائلا إنه يلاحظ ، فيما يتعلق بصندوق الطوارئ ، أن الجمعية العامة لم تحدد ، حتى في حالة التوصل الى قرارات تدخل بالفعل في نطاق الصندوق ، اجمالي المبلغ الذي ينبغي قيده على حساب الصندوق . ولقد جاء ذلك فيما بعد ، عملا بأحكام مرفق قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٢ ، الذي يتضمن الاجراءات التي يجب اتباعها في تشغيل صندوق الطوارئ . ومن ثم ، فإن اللجنة الاستشارية قد طلبت ارجاء البت في هذه المسألة الى حين تقديم تقرير عن الاداء .

(السيد مسيلي)

٤٨ - وواصل كلامه قائلا إن ثمة تعليقات قد ذكرت بشأن ملاءمة ، أو عدم ملاءمة ، ربط البعثة بالباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وأشار الى أنه متفهم للمشاكل التي أثيرت ، ولكن المساعدة لم تقدم في اطار الباب ٢٤ وحده . فالباب ١ ، على سبيل المثال ، ينص على تقديم المساعدة من أجل تعمير لبنان وتنميته ، والباب ٢١ يتضمن توفير المساعدة للاجئين ، والباب ٢٢ يشمل المساعدة في حالات الطوارئ ، وهكذا . والباب المعني يتوقف على طبيعة المساعدة قيد النظر .

٤٩ - وتابع كلامه قائلا إن الباب ٢٤ يتصل ، علاوة على ذلك ، بالخدمات الاستشارية التي تقدم بناء على طلب الحكومات فيما يتعلق بالانشطة الإنمائية ، وهو باب ثابت حددته الجمعية العامة ولا يمكن زيادته إلّا عند تغطية التضخم . وفي حالة ادراج موضوع البعثة الموفدة الى هايتي في اطار الباب ٢٤ ، فإنه سيتعين أن تناقش جميع الآثار على نحو كامل .

٥٠ - وأعقب ذلك بقوله إن ثمة سؤالا عن الفارق بين تقديرات اللجنة الاستشارية وتقديرات الأمين العام . ومن الممكن تحقيق وفورات كبيرة أثناء الاضطلاع بالبعثة . ومن ثم ، فإن اللجنة الاستشارية قد قررت أن من المناسب ، في المرحلة الراهنة ، أن تطلب مبلغا اضافيا صافيا لا يتجاوز ٦,٥ مليون دولار وكذلك التزاما مبدئيا يبلغ ٥ مليون دولار . وسوف يتولى الأمين العام عند وضع تقريره المتعلق بالأداء بيان الأموال التي أُنفقت بالفعل . وشدد على أن الجمعية العامة لن تأذن ، في هذه المرحلة ، باعتماد ما ، بل بالتزام ، كما سبق لها أن فعلت ، على سبيل المثال ، في حالة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٥١ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن الأمانة العامة يبدو أنها موافقة على تقييد أي بند من بنود المصروفات الاستثنائية وغير المتوقعة على حساب الميزانية العادية ، في نهاية الأمر . ولاحظ أن عملية صيانة السلم ، على سبيل المثال ، غير مقيدة على حساب الميزانية العادية . وما قرره الأمين العام بتقييد تكلفة عملية هايتي هذه على حساب الميزانية العادية لا يستند ، علاوة على ذلك ، الى أي قرار حكومي دولي .

٥٢ - وتطرق الى القول بأن رئيس اللجنة الاستشارية قد أشار الى أنه لا يوجد خلاف في اللجنة الخامسة بشأن الاقتراح الذي يطالب بتقييد عملية المساعدة الانتخابية على حساب الميزانية العادية ، ورغم ذلك فإن وفده لا يوافق في الواقع على هذا الاقتراح .

(السيد اينوماتا ، اليابان)

ومن المؤسف أن مسألة تحديد نوعية النفقات التي ستعد من المصروفات المشمولة بالميزانية العادية لم تجر مناقشتها بشكل سليم على الاطلاق . وذكر أن وفده يرى أنه كان ينبغي مناقشة هذه المسألة ، لما تتميز به من نواحٍ سياسية ، في المحفل المناسب ، لا في اللجنة الخامسة . وبيّن أن اللجنة الخامسة اذا كان لها أن تتخذ قرارا شاملا في هذه المسألة ، ليصبح بمثابة قاعدة عامة ، فإن وفده سيتحفّظ بموقفه . ولهذا السبب ، فإنه قد أوضح أنه لن ينظر الى أي قرار متخذ في الجلسة الحالية باعتباره يشكل سابقة ما . ولقد لاحظ رئيس اللجنة الاستشارية أن اللجنة ليس عليها سوى أن توصي الجمعية العامة بأن تأذن للأمين العام بالدخول في التزام . أما الاعتماد الفعلي فسوف يتحدد بعد تقديم تقرير الاداء .

٥٣ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : أعرب عن أمله في أن تُتاح للوفود فرصة دراسة وثيقة تتضمن وصفا لخطة العمليات ، وذلك قبل مطالبتها باتخاذ قرار سياسي في جلسة عامة للجمعية العامة . وأشار الى أن وفده يرى ، فيما يتعلق بتفسير الامانة العامة لمصطلح "المصروفات الاستثنائية" ، أن تعريف هذا المصطلح وارد في بعض قرارات الجمعية العامة مثل القرارين ٤١/٢١٣ و ٤٤/٢٠٣ ، بيد أن ثمة نقاطا كثيرا ما زال ينبغي توضيحها . وقد يكون من المناسب للجنة الخامسة أن تضطلع بمزيد من المشاورات غير الرسمية بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . وأضاف أن وفده قد قام ، من ناحية أخرى ، بتقديم اقتراح محدد يمكن اعتباره أول اقتراح رسمي مقدم الى اللجنة .

٥٤ - الرئيس : قال إنه ينبغي للوفود أن تتذكر أن اللجنة مُطالبة في الوقت الراهن بتناول الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي ، وذلك على الرغم من أن ثمة كلاما كثيرا يتعين قوله من أجل توضيح مفهوم المصروفات الاستثنائية وغير المتوقعة . والقضية الأوسع نطاقا يمكن معالجتها في مرحلة لاحقة .

٥٥ - واختتم كلامه قائلا إنه يقترح ، بالتالي ، أن تقدم اللجنة تقريرا الى الجمعية العامة وفق التوجيهات التي اقترحها رئيس اللجنة الاستشارية في تقريره الشفوي (انظر الفقرات ٨ الى ١٠ أعلاه) ، ولكن ينبغي الاشارة الى "ما قد يتحقق من وفورات مقابلة تتعلق بالموظفين في اطار الأبواب المختلفة" ، وذلك بدلا من القول "... في اطار الباب ٢ ألف و/أو الأبواب الاخرى" .

٥٦ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : اقترح أن تشير التوصية الى "الرجوع الى الاجراءات المتصلة بصندوق الطوارئ" ، وذلك بدلا من الاشارة الى "الرجوع الى صندوق الطوارئ" .

٥٧ - السيدة بيريينفر (البرازيل) : أشارت الى أن كلمة "الانشطة" ، بالصيغة الواردة في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ، أفضل من كلمة "العمليات" .

٥٨ - السيد فيسليخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن وفده لا يعترض من حيث المبدأ على اقتراح الأمين العام في ظل المقترحات التي ذُكرت لتوها . وهو يرى ، مع هذا ، أن يطلب الى الأمين العام أن يشرع في الاضطلاع بحملة نشطة من أجل جمع المساهمات الطوعية اللازمة لتغطية جميع المصروفات المزمعة .

٥٩ - الرئيس : قال إنه ، اذا لم يسمع اعتراضا ما ، فإنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد اقتراحه ، مع مراعاة المقترحات التي قُدّمت لتوها .

٦٠ - ولقد تقرر ذلك .

٦١ - السيد اتوكيت (أوغندا) قال إن وفده يؤيد تماما ذلك القرار الذي اتخذته اللجنة لتوها ، ومع هذا ، فإنه يرى أنه ينبغي للجنة أن تتمكن في المستقبل من تلقى القرارات المقترحة ، في صورة خطية ، وذلك قبل مطالبتها بالموافقة عليها .

٦٢ - الرئيس : قال إنه سيسعى للاخذ بهذا الاسلوب كلما سمحت الظروف بذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠